مسقط تدشن مرحلة إنتاج أول منشأة صناعية بمنطقة الدقم

الدقم (سلطنة عمان) – استكمل القائمون على المشاريع الحيوية بمنطقة الدقم الاقتصادية في سلطنة عُمان تنفيذ الخطط المقررة، متحدين كافة العراقيل التي خلفتها الجائحة، وهو ما سيترجم اليوم الاثنين بتدشين مرحلة إنتاج أول منشأة في المدينة الصناعية الصينية – العمانية.

وذكرت وكالة الأنباء العمانية الرسمية أن منطقة الدقم ستشهد انطلاق نشاط مصنع شركة هونغتونغ الدقم للأنابيب، والذي يعتبر أول مشروع من نوعه في البلد الخليجي تم إنشاؤه بشراكة عمانية – صينية.

ويأتي إنشاء المصنع تتويجا للعلاقات الاقتصادية بين سلطنة عمان والصين، التي كانت من أول البلدان التي ضخت تمويلات كبيرة في منطقة الدقم.

وطورت الصين وجودا واسعا بالبلد الخليجي عبر استثمارات ضخمة متعددة الأوجه والمستويات حتى تصل إلى إقامة المنطقة الصناعية المشتركة والتي ستسمح لعدد من الشركات الصينية بالاستثمار في السلطنة بما لا يقل عن 10 مليارات دولار كمرحلة أولى.

ورغم أن الصفقة المبرمة بين البلدين ركّزت في البداية على توسيع قدرات الإنتاج لمصفاة الدقم والعمليات المرتبطة بها، إلا أنها امتدت فيما بعد إلى نطاق أوسع شملت 3 مجالات وهي الصناعات الثقيلة والخفيفة والاستخدامات المختلطة.

ويختص المصنع الصيني بإنتاج الأنابيب غير المعدنية المصنوعة من مادة لدائن البولي إيثيلين المقوى التي تستخدم بشكل رئيسي في شبكات التجميع ونقل مخرجات الآبار الهيدروكربونية.

وتعد منتجات المصنع إضافة جديدة إلى قطاعي النفط والغاز وتتميز بالجودة العالية وعمرها الافتراضي الطويل مقارنة بالأنابيب المعدنية الشائع استخدامها في هذين المجالين.

ويقول المسؤولون عن المنشأة إن تصنيع الأنابيب سيتم وفقا للمواصفات الفنية المعتمدة من قبل شركة تنمية نفط عُمان الحكومية والمعهد الأميركي للبترول.

ويعتبر مشروع منطقة الدقم الأكبر في تاريخ عُمان، ويقع على بعد نحو 550 كيلومترا عن مسقط ويشغل مساحة تبلغ ألفي كلم مربع، وهو يأتي في إطار جهود تنويع موارد السلطنة لتشمل صناعات أخرى قبل نفاد الاحتياطيات النفطية القليلة أصلا.

> **مصنع هونغتونغ الدقم سينتج أنابيب غير معدنية من مادة لدائن البولي إيثيلين المقوى المستخدمة في قطاع النفط والغاز**

وتشهد المنطقة التي تم إنشاؤها في أواخر عام 2011 إقبالا كبيرا من المستثمرين بفضل موقعها على بحر العرب المفتوح على المحيط الهندي وبالقرب من خطوط الملاحة الدولية.

وتقدم هيئة المنطقة العديد من الحوافز للمستثمرين تتضمن إعفاءات ضريبية وجمركية ومنح حق الانتفاع بالأرض لفترات طويلة تصل إلى 99 سنة.

ومنذ أكتوبر 2019 عززت مسقط من خطوات تحسين مناخ الأعمال عبر إطلاق منصة إلكترونية لتحفيز الشركات المحلية والأجنبية وتسهيل دخولها إلى المنطقة الاقتصادية في الدقم.

وتركز مسقط كثيرا على الدقم التي تتمتع بموقع فريد، إذ يبلغ طول الشريط الساحلي البحري للواجهة السياحية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بها حوالي 18 كلم ما يمكنها من استيعاب أكبر أنواع المنشآت والمرافق الحيوية السياحية.

وكانت المنطقة قد أعلنت الأربعاء الماضي أنها استلمت ميناء الصيد البحري متعدد الأغراض من المقاول الرئيسي وقامت بتسليمه إلى ائتلاف تقوده شركات جهاز الاستثمار العُماني (الصندوق السيادي).

ويضم الائتلاف الشركة العُمانية لتنمية الثروة السمكية والعُمانية للاستثمار الغذائي القابضة وكذلك شركة ميناء لوريان الفرنسي.

ونسبت الوكالة العمانية إلى يحيى بن خميس الزدجالي المكلف بتسيير أعمال المنطقة الاقتصادية بالدقم قوله إنه "تم إنجاز كافة الأعمال الإنشائية المتعلقة بالميناء، وقد تم تسليمه إلى الائتلاف الذي سيقوم بدوره في تنفيذ أعمال البنية الفوقية وتشغيل الميناء".

وأوضح أن الميناء يعد أكبر ميناء للصيد بالسلطنة وفيه ساحات إضافية تمكن الاستفادة منها للأغراض السياحية والحاويات المرتبطة بالأنشطة الغذائية ويمكنه استقطاب السفن الخشبية والمحمّلة بالمواد الغذائية.

كما يتميز بارتباطه بأكبر منطقة للصناعات السمكية بالبلاد، حيث باشرت بعض المصانع بالمنطقة أعمالها، وكذلك بقدرته على التعامل مع أنشطة الصيد التجارية.

ويبلغ عمق الميناء 10 أمتار، ويتألف من كاسري أمواج بطول 3.3 كيلومتر، ورصيف ثابت بطول 1.3 كيلومتر، و6 مراس عائمة، بالإضافة إلى أرض مخصصة للأغراض السياحية المرتبطة بالميناء، وطرق معبدة تربط الميناء بمنطقة الصناعات السمكية وباقي المشاريع الأخرى بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

مبادرة دولية لجمع تريليون دولار لتطوير مشاريع الطاقة النظيفة

لندن – كشف التحالف الدولي للطاقة الشمسية (آي.أس.آي) عن مبادرة جديدة لتوفير تريليون دولار من الاستثمارات العالمية للطاقة الشمسية عبر الدول الأعضاء في الوقت الذي تتنامى فيه التحذيرات من بطء وتيرة الاستثمار في الطاقة الخضراء.

وأعلن تحالف آي.أس.آي الأحد أنه دخل في شراكة مع مؤسسة بلومبرغ الخيرية ومعهد الموارد العالمية (دبليو. آر.آي) لتطوير أجندة عمل للاستثمار في الطاقة الشمسية والتي سيتم إطلاقها خلال مؤتمر الأطراف حول المناخ (كوب 26) المقرر انعقادها بمدينة غلاسكو الاسكتلندية.

وذكرت خدمة الأبحاث الدولية التابعة لوكالة بلومبرغ للأنباء أنها أصدرت تقريرا بشأن إمكانية توسيع نطاق الطاقة الشمسية في الدول الأعضاء في آي.أي. آي، والذي سيكون بمثابة الدعم التحليلي لخطة الاستثمار في الطاقة المستدامة.

ونسبت بلومبرغ إلى ريك سينف، وزير الطاقة وأيضا وزير الطاقة الجديدة والمتجددة في الهند الذي ترأس بلاده التحالف، قوله "عندما أطلقت الحكومة الهندية هذا التحالف أدركنا الدور المذهل الذي يمكن أن تلعبه الطاقة الشمسية في إزالة الكربون من الاقتصادات وانتشال المجتمعات من فقر الطاقة".

وأضاف "من الواضح أن هناك حاجة إلى المزيد من الاستثمار وبشكل كبير لتسريع هذه الفوائد، وستمهد شراكة اليوم الطريق أمامنا لتحقيق ذلك. من خلال البيانات القوية والتوصيات السياسية الواضحة يمكننا تحفيز الاستثمار الذي نحتاجه".

ومع زيادة الطاقة الشمسية في الدول الأعضاء في تحالف آي.أس.آي من المتوقع أن يتضاعف الطلب على الكهرباء ثلاث مرات في 75 دولة من الدول الأقل تقدما خلال العقود الثلاثة القادمة، بينما من المتوقع أن تنخفض تكلفة الطاقة الشمسية بنسبة 20 في المئة تقريبًا في السنوات الخمس المقبلة.

ويقول خبراء إن هذه النتائج تُظهر أن الطاقة الشمسية هي الحل الأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية لإضافة قدرة جديدة لتوليد الطاقة لأكثر من نصف سكان العالم.

ورغم ذلك يرون أنه من أجل الاستفادة من فوائد الطاقة الشمسية والمساعدة في انتشال الناس من فقر الطاقة ودفع التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون يجب توفير تريليونات الدولارات من الاستثمار الخاص ووضع أطر السياسات الصحيحة لذلك.

ويؤكد أجاي ماثور، المدير العام للتحالف، أن آي.أس.آي تلعب دورا حيويا في المساعدة على إنشاء البنية التحتية والنظام البيئي لمستقبل خالٍ من انبعاثات الكربون.

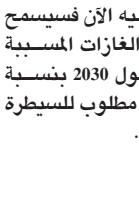

ريك سينف

عبر مجموعة من الدوافع يمكننا تحفيز الاستثمار الذي نحتاجه

وقال "مع وجود أسس قوية بالفعل ينصب تركيزنا الفوري على تحديد وتوفير الفرص ورأس المال لتسريع أهداف استخدام الطاقة الشمسية لدينا على المدى المؤقت والطويل".

وشدد على أن الشراكة الجديدة ستساعد على تحقيق ثلاثة أهداف مختلفة ولكنها مترابطة، وهي تشجيع التحول إلى الطاقة النظيفة وتمكين الوصول إلى الطاقة وأمن الطاقة وتقديم محرك اقتصادي جديد للبلدان الأعضاء في التحالف.

وحذرت وكالة الطاقة الدولية في وقت سابق هذا الشهر من أن "الانتقال بطيء جدا" في مجال الطاقة، متوقعة أن يعاني العالم من الاحتباس الحراري وكذلك من "اضطرابات" في أسواق الطاقة، ما لم توظف استثمارات بشكل أسرع في الطاقات النظيفة.

كما تحدثت عن "اقتصاد جديد يظهر" وعن "البطاريات والهيدروجين والسيارات الكهربائية"، لكنها رأت أن كل هذا التقدم تقابله "مقاومة من الوضع القائم حاليا والوقود الأحفوري"، مشيرة إلى أن النفط والغاز والفحم مازالت تشكل ثمانين في المئة من استهلاك الطاقة وتولد ثلاثة أرباع الخلل المناخي.

وأشارت الوكالة المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أنه إذا تم الوفاء بالتزامات الدول بشأن المناخ كما هي عليه الآن فسيسمح ذلك بخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بحلول 2030 بنسبة 20 في المئة فقط مما هو مطلوب للسيطرة على الاحتباس الحراري.

ليس لدينا ترف الخيارات لتهدئة غضب الكوكب

لكي تستمر في جني الأرباح أنت بحاجة لإجراء الصيانة

كيف تهدّد أسعار الغاز صناعة التكرير العالمية؟

ارتفاع تكاليف الإنتاج في المصافي لأن تصنيع الهيدروجين عملية تستهلك الطاقة بكثافة

لندن – يتابع محللون وخبراء في قطاع التكرير والبتروكيمياويات بقلق ارتدادات سوق الغاز الطبيعي على صناعة المشتقات النفطية، في حال استمرت الأسعار مرتفعة على ما هي لمدة أطول، ما ينذر بأزمة قد تدفع الشركات إلى صياغة خطة بديلة لمواجهة هذا التحدي.

وبعد سنوات من المستويات الرخيصة بشكل غير عادي، تضاعف سعر الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة أكثر من الضعف منذ العام الماضي. أما في أوروبا وآسيا، تجاوزت أسعار الجملة خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل عام.

وتزامنت التكاليف المرتفعة مع التعافي القوي من الركود الوبائي، مع قيام المزيد من المنازل والشركات بحرق جميع أشكال الوقود. ومن المتوقع أن يساهم هذا الطلب المكثف في ارتفاع تكاليف التدفئة في العديد من مناطق العالم.

ويعتبر الغاز الطبيعي، والميثان تحديدا، عنصرا أساسيا في صناعة الهيدروجين، الذي تعتمد عليه مصافي النفط في آلات إنتاج الديزل، التي تسمى بالتكسير الهيدروجيني والمعالجات المائية، وتساعد على التخلص من الكبريت.

وتقول وكالة الطاقة الدولية إن ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي أدى إلى إضافة نحو 6 دولارات للبرميل إلى تكلفة معالجة المزيد من النفط الخام ذي نسبة الكبريت الأعلى، بزيادة قدرها عشرة أضعاف مقارنة بما كان عليه الحال قبل عامين.

وهذا الوضع أوجد حالة من عدم اليقين بشأن ماهية هوامش أرباح التكرير، وذلك في مثال آخر على كيفية انتشار أزمة الطاقة عبر الأسواق والصناعات حول العالم.

وكمثال بسيط على ذلك، يشير كالوم ماكفيرسون رئيس قسم السلع في شركة إنفستيك، إلى أن المصافاة الأوروبية تصنع الهيدروجين عن طريق إعادة تشكيل غاز الميثان بالبخار لكن سعر الميثان اليوم لا يصدق و"إذا كنت في أوروبا أو آسيا فستكون باهظة الثمن للغاية، لذا من المحتّم أن يكون لها تأثير".

ونسبت بلومبرغ إلى ماكفيرسون، وهو مستشار للدول المستهلكة للنفط، قوله إن "الزيادة قد تجعل بعض عمليات التكرير غير مربحة من الناحية النظرية. فتصنيع الهيدروجين عملية تستهلك الطاقة بكثافة".

ويبدو حجم المشكلة غير واضح على الإطلاق لأنّ نسبة غير معروفة من المصافي ستؤمن الغاز من خلال عقود طويلة الأجل، مما يعني أنها ليست معرضة للأسعار الفورية، وفقا لوكالة الطاقة الدولية.

وهذا يعني أن معرفة كيفية تأثر الهوامش الإجمالية بالضبط أو القرارات التي تتخذها المصافي بشأن اختيار الخام المناسب لن تكون أمرا يسيرا عليها.

ويقول بعض تجار النفط إن الارتفاع في أسعار الغاز يؤثر في الدرجات التي تفضلها مصافي التكرير، كما أن بعض آلات التكسير الهيدروجيني في أوروبا قد تضطر إلى خفض مقدار معالجتها.

وتحولت المصافي أيضا إلى استخدام غاز البترول المسال بدلا من الغاز في الوحدات التي يتم فيها إنتاج الهيدروجين.

ويرى روبرت كامبل المحلل في شركة الاستشارات إينرجي أسبكتس إن هذا يقلل من الكفاءة، ولكن يمكنه خفض التكاليف عند مستويات الأسعار القصوى.

ولفت مسؤول في واحدة من مصافي النفط بالبحر المتوسط، إلى أن ارتفاع أسعار الغاز قد يقلل هوامش معالجة النفط بمقدار 3 إلى 5 دولارات للبرميل، مما يضر بالأرباح في الوقت الذي تظهر فيه سوق الوقود علامات واضحة على الانتعاش.

وفي خضم ذلك، أشار تجار في أوروبا إلى أن الطلب على الخامات منخفضة الكبريت قد شهد اهتماما أكبر مقارنة بالأصناف عالية الكبريت.

وبحسب تقرير إينرجي أسبكتس قبل فترة قصيرة، ستحتاج المنطقة إلى المزيد من الإمدادات من الولايات المتحدة وغرب أفريقيا.

وقال كامبل في التقرير الصادر الأسبوع الماضي "سيتطلع نظام التكرير الأوروبي إلى زيادة قائمة وارداته من النفط الخفيف إلى 47 في المئة من 42 في المئة حاليا، بسبب هوامش التكرير الصحية، إلى جانب ارتفاع أسعار الغاز الذي يثبط معالجة الخام الحمضي".

ويعادل ذلك حوالي 370 ألف برميل يوميا من واردات النفط، أي أعلى من المستويات المرتفعة بالفعل التي شوهدت في الربع الثالث من العام الحالي، كما تُظهر التقديرات.

وبشكل عام، تعززت البراميل القادمة من بحر الشمال، التي تحتوي على نسبة كبريت أقل، خلال الأسبوعين الماضيين، وسط شراء قوي من توتال وليتاسكو.

وعُرضت فورتيز وهي درجة أساسية في تحديد سعر النفط القياسي في المنطقة، مؤخرا بعلاوة وصلت إلى حوالي 50 سنتا للبرميل في نافذة التسعير التي يديرها ستاندرد آند بورز بلاتس، بزيادة ما بين 40 و50 سنتا على السعر قبل 10 أيام مضت.

وعلى النقيض من ذلك، لا تزال بعض الدرجات الحمضية تكافح لتباع، إذ تم بيع خام الأورال الروسي، الذي يحتوي على درجة عالية نسبيا من الكبريت، وغالبا ما يجري التعامل معه في المصافي الأكثر تطورا ببطء نسبي في الآونة الأخيرة.

وجرى تداوله في آخر مرة بخصم 2.4 دولار للبرميل عن سعر خام برنت الاثنين الماضي، وهو أضعف بكثير مما كان عليه في هذا الوقت من العام الماضي.

ووفقا لإينرجي أسبكتس، أصبح النفط الخام القادم من الولايات المتحدة وغرب أفريقيا أكثر جاذبية في أوروبا.

وبالنسبة إلى مصافي التكرير في الولايات المتحدة تبدو الصورة مختلفة قليلا، فقد ارتفعت أسعار الغاز بشكل متواضع أكثر، مما أدى إلى حماية المصانع من ارتفاع الأسعار الذي يؤثر على أوروبا وآسيا. وهذا يعني أنه يمكنها الاستمرار في معالجة البراميل التي تحتوي على الكبريت، والتي بدأ تداولها بتخفيضات متزايدة.

وجرى تداول مزيج مارس، وهو خام مرتفع الكبريت، بمتوسط خصم قدره 3.29 دولار للبرميل على خام لويزيانا الخفيف الحلو منخفض الكبريت هذا الشهر، وهو أكبر فارق بين الدرجتين في العام الماضي.

كالوم ماكفيرسون

الزيادة تجعل عمليات التكرير غير مربحة من الناحية النظرية

روبرت كامبل

تغيير نوع الطاقة بالإنتاج يقلل الكفاءة ويضغط على المصافي

وقال تجار أميركيون إن هذا الوضع يجب أن يحرر صادرات متزايدة من الخامات الأخف، والأكثر حلاوة للتصدير إلى أوروبا وآسيا.

ومع ذلك فإن الأمر بالنسبة إلى دول الخليج التي بدأت تهتم بصناعة التكرير، فقد تكون لديها استراتيجية لمواجهة المشكلة في مصافيها وتجاوز هذا التحدي المؤقت.

ويستند محللون في ذلك على المساعي المستمرة من المنتجين الإقليميين إلى دمج أعمالهم وتعزيز تنافسيتهم العالمية، إلى جانب توسيع قدراتهم الإنتاجية في الأسواق العالمية الرئيسية التي تشهد معدلات نمو مرتفعة.

وتسعى دول خليجية وخاصة السعودية والإمارات والكويت وعمان إلى توسيع طاقتها من المنتجات المكررة والبتروكيمياويات، إضافة إلى تطوير وحدات تسويقية لتصدير الإنتاج للخارج وتوسيع حصصها في السوق العالمية.